أحكام الضمان العيني والشخصي

الكفالة - الرهن - الامتياز - الاختصاص

تأليف

الدكتور السيد عيد نايل
أستاذ القانون المدني المساعد
كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود (سابقا)

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص .ب. ٢٤٥٤ الرياض ١١٤٥١ المملكة العربية السعودية

ح جامعة الملك سعود، ١٤١٨ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

نايل، السيد عيد
أحكام الضمان العيني والشخصي: الكفالة، الرهن، الامتياز،
الاختصاص- الرياض
٣٤٩ ص، ١٧×٢٤سم
ردمك ٣ - ٧٠٠ - ٠٥ - ٩٩٦٠
١ - الكفالة (فقه اسلامي) ٢ - الحلال والحرام أ - العنوان
ديوى ٢٥٣,٩٠٠٦ ١٨/٣٩٨٥

رقم الإيداع: ١٨/٣٩٨٥

حكمت هذالكتاب لجنة متخصصة شكلها المجلس العلمي وقد وافق المجلس على نشره بعد اطلاعه على تقارير المحكمين في اجتماعه السادس للعام الدراسي ١٤١٤/١٤١٥ هـ المعقود بتاريخ ٨/٦/١٤١٤ هـ الموافق ٣١/١١/١٩٩٣ م.

مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٩ هـ

قال تعالى:

﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة، فإن آمن بعضكم بعضا فليؤد الذى اؤتمن أمانته، وليتق الله ربه﴾.

صدق الله العظيم
(سورة البقرة، آية ٢٨٣)

وقال تعالى:

﴿ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾.

صدق الله العظيم
(سورة يوسف، آية ٧٢)

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين المبعوث رحمة للعالمين بأفضل تشريع للدنيا والدين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

أقدم هذا الكتاب في أحكام الضمان العيني والشخصي لطلاب قسم القانون بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود (المقرر ٢٢٣ نظم). وقد راعيت فيها بفضل الله البساطة في عرض موضوعات هذا المقرر وفقا للفقه الإسلامي على المذاهب الأربعة، وبيان حكم القانون المدني في هذه الموضوعات، وشرح النصوص المتعلقة بالضمانات العينية والشخصية في الأنظمة واللوائح والقرارات الوزارية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

وأرجو من الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، وأن ييسر محتوى الكتاب على طلابي الأعزاء، إنه نعم المولى ونعم النصير.

دكتور السيد عيد نايل

المحتويات

الصفحة

تقديم ..... ز
فصل تمهيدى : الضمان العام للدائنين ١
أولا : عناصر الضمان العام ٢
ثانيا : مخاطر الضمان العام ٤
ثالثا : حماية الضمان العام ٥
رابعا : عدم كفاية الضمان العام وحاجة الدائن لضمانات خاصة ٨
خامسا : المقصود بالضمان الخاص ؛ الضمان الشخصي والضمان العيني ٩

الباب الأول : الكفالة

الفصل الأول : حقيقة الكفالة ومشروعيتها وأنواعها ١٣
المطلب الأول : حقيقة الكفالة ١٣
أولا : تعريف الكفالة ١٣
ثانيا : خصائص الكفالة ١٥
المطلب الثاني : مشروعية الكفالة ١٨
أولا : الكتاب ١٨
ثانيا : السنة ١٩
ثالثا : الاجماع ٢٠
المطلب الثالث : أهم أنواع الكفالة ٢٠
أولا : من حيث المكفول به ٢٠
ثانيا : من حيث الوصف ٢٣
ثالثا : من حيث المصدر ٢٨

رابعا : من حيث المكفول عنه ٣٠
الفصل الثاني : انعقاد الكفالة ٣٥
المطلب الأول : ركن الكفالة ٣٥
أولا : في الفقه الإسلامي ٣٥
ثانيا : في القانون المدني ٣٧
المطلب الثاني : صيغة الكفالة ٣٨
المطلب الثالث : شروط الكفالة ٤٠
أولا : الكفيل ٤٠
ثانيا : المكفول له ٤٥
ثالثا : المكفول عنه ٤٧
رابعا : المكفول به ٤٨
الفصل الثالث : آثار الكفالة ٥٩
المطلب الأول : العلاقة بين الدائن والكفيل ٦٠
أولا : الحق في مطالبة الكفيل ٦٠
ثانيا : محل مطالبة الكفيل ٧٥
المطلب الثاني : العلاقة بين الكفيل والمدين ٨٤
أولا : شروط رجوع الكفيل على المدين ٨٤
ثانيا : محل رجوع الكفيل على المدين ١٣٣
الفصل الرابع : انقضاء الكفالة ١٦٧
المطلب الأول : انقضاء الكفالة بصفة تبعية ١٦٧
أولا : في الفقه الاسلامي ١٦٧
ثانيا : في القانون المدني ١٦٨
المطلب الثاني : آنقضاء الكفالة بصفة أصلية ١٦٨
أولا : في الفقه الإسلامي ١٦٨
ثانيا : في القانون المدني ١٦٩

الباب الثاني : الرهن

الفصل الخامس : حقيقة الرهن ومشروعيته ١٨١
المطلب الأول : حقيقة الرهن ١٨١
أولا : تعريف الرهن ١٨١
ثانيا : خصائص الرهن ١٨٤
المطلب الثاني : مشروعية الرهن ١٨٦

أولا : دليل مشروعية الرهن ١٨٦
ثانيا : الحكمة من مشروعية الرهن ١٨٧
الفصل السادس : الرهن الرسمي ١٨٩
المطلب الأول : أحكام الرهن الرسمي ١٨٩
أولا : إنشاء الرهن الرسمي ١٨٩
ثانيا : نفاذ الرهن الرسمي ١٩٤
ثالثا : آثار الرهن الرسمي ١٩٧
رابعا : انقضاء الرهن الرسمي ٢١٤
المطلب الثاني : مدى مشروعية الرهن الرسمي في الفقه الإسلامي ٢١٦
الاتجاه الأول : عدم شرعية الرهن الرسمي ٢١٦
الاتجاه الثاني : شرعية الرهن الرسمي ٢١٩
تعقيب : الرهن دون نقل حيازة في الأنظمة السعودية ٢٢٢
نموذج سند رهن ٢٢٤
الفصل السابع : الرهن الحيازى ٢٢٧
المطلب الأول : إنشاء الرهن الحيازى ٢٢٧
أولا : الراهن ٢٢٨
ثانيا : المرتهن ٢٣١
ثالثا : المرهون ٢٣٢
رابعا : الدين المضمون بالرهن ٢٣٨
المطلب الثاني : نفاذ الرهن الحيازي ٢٤٢
أولا : في القانون المدني ٢٤٢
ثانيا : في الفقه الإسلامي ٢٤٦
المطلب الثالث : آثار الرهن الحيازى ٢٥١
أولا : التزامات الراهن وحقوقه ٢٥١
ثانيا : التزامات المرتهن وحقوقه ٢٦٥
المطلب الرابع : انقضاء الرهن الحيازى ٢٩٠
أولا : انقضاء الرهن الحيازى بصفة تبعية ٢٩٠
ثانيا : انقضاء الرهن الحيازى بصفة أصلية ٢٩١

الباب الثالث : حقوق الامتياز

الفصل الثامن : القواعد العامة للامتياز ٢٩٧
المطلب الأول : حقيقة الامتياز ٢٩٧

أولا : تعريف الامتياز (التوثق الشرعي) ٢٩٧
ثانيا : خصائص الامتياز (التوثق الشرعي) ٢٩٩
ثالثا : الطبيعة القانونية لحق الامتياز ٣٠٠
المطلب الثاني : محل الامتياز ومرتبته ٣٠٢
أولا : محل الامتياز ٣٠٢
ثانيا : مرتبة الامتياز ٣٠٣
المطلب الثالث : آثار الامتياز ٣٠٥
أولا : في القانون المدني ٣٠٥
ثانيا : في الفقه الإسلامي ٣٠٧
المطلب الرابع : انقضاء الامتياز ٣٠٧
أولا : في القانون المدني ٣٠٧
ثانيا : في الفقه الإسلامي ٣٠٨
الفصل التاسع : بعض صور حقوق الامتياز في الأنظمة السعودية وفي الفقه الإسلامي ٣٠٩
المطلب الأول : بعض صور الامتياز في الأنظمة السعودية ٣١٠
أولا : في نظام العمل ٣١٠
ثانيا : في نظام التأمينات الاجتماعية ٣١٢
ثالثا : في نظام المحكمة التجارية ٣١٤
المطلب الثاني : بعض صور التوثق الشرعي في الفقه الإسلامي ٣١٥

الباب الرابع : حق الاختصاص

الفصل العاشر : حقيقة حق الاختصاص وتقديره ٣١٩
المطلب الأول : حقيقة الاختصاص ٣١٩
أولا : تعريف حق الاختصاص ٣١٩
ثانيا : خصائص حق الاختصاص ٣٢٠
المطلب الثاني : تقدير نظام الاختصاص ٣٢١
أولا : نظرة تاريخية ٣٢١
ثانيا : عيوب الاختصاص ٣٢٣
ثالثا : مزايا الاختصاص ٣٢٤
الفصل الحادى عشر : إنشاء حق الاختصاص ٣٢٧
المطلب الأول : شروط الحصول على حق الاختصاص ٣٢٧
أولا : الحكم الذى يؤخذ الاختصاص بمقتضاه ٣٢٧

ثانيا : العقار محل حق الاختصاص ٣٣٠
ثالثا : الوقت الذى يجوز فيه أخذ الاختصاص ٣٣٢
المطلب الثاني : إجراءات تقرير حق الاختصاص ٣٣٤
أولا : طلب الحصول على الاختصاص ٣٣٤
ثانيا : الأمر بالاختصاص ٣٣٤
ثالثا : إعلان الأمر بالاختصاص والتأشير به ٣٣٥
رابعا : التظلم من ا لأمر بالاختصاص ٣٣٥
الفصل الثاني عشر : آثار حق الاختصاص وإنقاصه وانقضاؤه ٣٣٧
المطلب الأول : آثار حق الاختصاص ٣٣٧
المطلب الثاني : إنقاص حق الاختصاص ٣٣٩
المطلب الثالث : انقضاء حق الاختصاص ٣٤٠
المراجع ٣٤١
أولا : مراجع باللغة العربية ٣٤١
ثانيا : مراجع باللغة الفرنسية ٣٤٨
كشاف الموضوعات ٣٥١